

STATEMENT BY SAUDI ARABIA

MADE 14 JUNE 2004

**AT THE UNITED NATIONS CONFERENCE
ON TRADE AND DEVELOPMENT**

Eleventh Session

**São Paulo, Brazil
13-18 June 2004**

كلمة

سعادة الأستاذ عبد الله بن عبدالرحمن الحمودي

وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة الخارجية

المملكة العربية السعودية

الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الأونكتاد)

ساو باولو، البرازيل

30-25 ربيع الآخر 1425

(18-13 يونيو 2004)

السيد الرئيس،

السادة الكرام،،

أود نيابة عن وفد المملكة العربية السعودية، أن أتوجه بجزيل الشكر إلى حكومة جمهورية البرازيل الاتحادية على استضافتها الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأونكتاد، وأن أعرب لكم عن شكري وإعجابي بالتنظيم الممتاز وكرم الضيافة.

كما أتقدم بالتهنئة للسيد الرئيس على انتخابه رئيساً لهذه الدورة. ونحن واثقون بأن معرفته وخبرته الرزينة ستؤثر إيجاباً في الأهداف المثمرة والنبيلة التي نتطلع إليها.

وإننا نتطلع من خلال هذا المؤتمر بثقة وحزم إلى بلوغ نظرة معززة ومتوازنة لتنمية من شأنها أن تواجه التحديات التي يطرحها العصر الاقتصادي الجديد للعولمة.

وتمثل الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأونكتاد، علامة بارزة في تخليد الذكرى الأربعين للمؤتمر، ولذا فمن الأهمية بمكان إبراز الدور الأساسي الذي يؤديه مؤتمر الأونكتاد وما يقدمه من خدمات للإنسانية والتنمية العالمية.

وقد عمل مؤتمر الأونكتاد بوصفه الهيئة الرئيسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالقضايا المتصلة بالتنمية وعنصراً بارزاً في منظومة الأمم المتحدة للمعالجة الشاملة للتجارة والتنمية والقضايا المتداخلة في مجالات التكنولوجيا المالية والاستثمار والتنمية المستدامة، على تحقيق أهداف إنعاش الرفاهية داخل البلدان النامية.

السيد الرئيس،

لا بد من معالجة البيئة الاقتصادية لكل بلد واحتياجاته الاجتماعية وظروفه على نحو عادل من خلال النظام الاقتصادي العالمي الذي يجب أن يكون مشجعاً ومفيداً للجميع.

وإنه لتقع على كاهل جميع البلدان مسؤولية وضع سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة التي ستمكن بدورها البلدان النامية من اعتماد أنماط أوسع للنفوذ إلى الأسواق والحصول على أفضل الفرص للاستثمار ونقل التكنولوجيا على نحو متواصل ومنتج.

ومن المهم مواصلة العمل بشكل متوازن ومتسلسل في اتجاه اقتصاد يحكمه السوق كطريقة لضمان دعم التحرر للتنمية. وإذ يلاحظ أن ثمة فاصل بسيط بين تحرير التجارة وإدارتها، مما قد يسفر عن نتائج إيجابية أو سلبية، فإن دورنا، بدعم من الأونكتاد، يتمثل في ضبط هذا المسار بشكل فعال.

السيد الرئيس،

نقف اليوم شاهدين على تواصل ظاهرة تراجع أسعار السلع بشكل مستمر ومقلق، وذلك نتيجة تراجع أسعار المواد الأولية على المدى الطويل. ولذا فلا بد من إيجاد حلول سريعة وجماعية على الصعيدين الدولي والوطني.

وفي هذا السياق، تناقش لجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية هذه القضية من خلال أساليب مختلفة ومتنوعة. وإننا نرى أن هذه المسألة تتطلب اهتماماً بالغاً ومراعاة من جميع المعنيين.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالجانب التجاري متعدد الأطراف،

تبرز مشكلتين مهمتين عند تناول الصعوبات التي تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف وخاصة المفاوضات التجارية؛ أما الأولى فتتمثل في النفاذ إلى الأسواق، والثانية في الإمداد (التموين). وقد تعالج المشكلة الأولى بشكل أساسي من خلال المفاوضات التجارية، والثانية من خلال تنويع وتعزيز القطاع الإنتاجي، مما سيسعى إلى استقرار الاقتصاد الجزئي والكلّي في ظل الانفتاح العالمي. كما يجب توجيه الاهتمام في الأخير، إلى حاجة البلدان النامية لتخطي الحواجز التي تواجهها بإنماء قدرتها في الإمداد في السلع والخدمات.

فيما يخص الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فإننا نؤكد على أهمية تيسير انضمام الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة بشروط ومتطلبات عادلة، والتي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات التنموية المشروعة لتلك الدول، مع احترام قيمهم الدينية، والاجتماعية، والثقافية. ويظهر أهمية دور الأونكتاد من جديد، من حيث مواصلته تقديم المعونة والخبرة المتخصصة خلال عمليات الانضمام وما بعدها.

السيد الرئيس،

أن ضمان الاتساق في التجارة والسياسات الإنمائية وكذلك الحفاظ على توازن في السياسات الأخرى المتعلقة بهما، من الأهمية بمكان للحصول على النمو الاقتصادي والتنموي، إذ تعتبر التجارة المصحوبة بسياسات اقتصادية كلية سليمة مكونا هاما في مكافحة الفقر وهو ما يدنو بنا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نتعرض لأحد أبرز أهداف "إجماع مونترلي" وهو أهمية اتساق السياسات والقضاء على اختلالات التوازن العالمية. وفي هذا السياق، وينظر لتفعيل مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري متعدد

الأطراف، ينبغي توجيه الاهتمام إلى حاجة البلدان النامية لتخطي العقبات التي تواجهها في إنماء قدرة الإمداد في السلع والخدمات. كما أن هناك حاجة ملحة لمعالجة مشكلة تمويل التنمية والتي بدوره يعتبر عاملاً مهماً للاندماج في النظام التجاري العالمي.

تتمثل أحد توجهاتنا للأونكتاد الحادي عشر، في تعزيز أهمية إعداد قواعد دولية تأخذ في الاعتبار المتطلبات التنموية الخاصة بالبلدان النامية. كما يجب مد البلدان النامية بالمرونة الكافية والمعونة المناسبة لإعداد وتطبيق إستراتيجيات تنموية وسياسات، تتوافق مع مستويات ومراحل التنمية الخاصة بها. كما يجب تقوية دور الأونكتاد لمساعدة الدول النامية لمواجهة توجهات منظمة التجارة العالمية المتصاعدة للتحرير التجاري (Progressive Trade Liberalization) بما تملكها من قدرات تحليلية تنموية متخصصة، على أساس الخبرة التنموية والاحتياجات.

السيد الرئيس،

خلال الاجتماعات التحضيرية لهذا المؤتمر، قد أكدنا على أهمية تعزيز الاتساق بين الاستراتيجيات الوطنية والعملية الاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق تم استعراض أربعة قضايا مهمة:

أولاً: تطوير وتنمية استراتيجيات العولمة الاقتصادية التي يشهدها عالم اليوم:

نتطلع في هذه النقطة إلى خلق اتساق مناسب بين عنصري الاستراتيجيات التنموية الوطنية والنمو الاقتصادي العالمي، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالدول النامية باختلاف مستويات تنميتهم الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. ويرى وفدي كالأخرين الحاجة لتوازن ناجح بين هذين العنصرين، متمم بسياسة متسقة (Complemented by Coherent Policies)، مما سيقودنا للهدف المنشود المتمثل في تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي.

ثانياً: بناء القدرات الإنتاجية والتنافسية الدولية:

في هذا الصدد، يلحق وفدي أهمية قصوى إلى الحاجة لتطور مستمر لخطط تعليمية راسخة، وإنشاء بنية بشرية أساسية (Human Capital Formation)، تتكيف مع الحاجات الخاصة بالدول الأقل نمواً والنامية منها.

ثالثاً: ضمان المردود التنموي من النظام التجاري المتعدد الأطراف والمفاوضات التجارية:

نرى أن على الأونكتاد مساعدة الدول النامية في اتساق جهودهم للاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف، بحيث تصبح على دراية أكبر ومشاركة أفعال في الجولة الحالية للمفاوضات التجارية بمنظمة التجارة العالمية.

كما تتضح الحاجة الماسة لتفعيل الفقرة (51) من الإعلان الوزاري للدوحة، والتي تنادي بالأخذ في الاعتبار بشكل مناسب التنمية المستدامة في المفاوضات التجارية الحالية (Reflection of Sustainable Development Appropriately) (in the Negotiations) والتي إذا نفذت بشكل محكم ومعقول، ستضفي توازناً متزايداً في الحصيلة النهائية للجولة الحالية.

رابعاً: الشراكة من أجل التنمية:

نرى من شراكة الأونكتاد أداة جوهرية وعملية لمساعدة الدول الأقل نمواً والنامية في تخطي الصعاب وتذليل الطرق للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

أهمية الأونكتاد،

تكمن أهمية الأونكتاد في إسهامها، في الاتساق، والتقييم، وتعيين الاستجابات المناسبة للمشاكل التي تواجه الدول النامية، كما أن لها دوراً مهماً في تطبيق حصيلة المؤتمرات العالمية الحديثة، مثل: اجتماع الأمم المتحدة الثالث لأقل

البلدان نمواً، إعلان الألفية، إجماع مونترلي، القمة العالمية للتنمية المستدامة، وبرنامج عمل الدوحة.

كما ننادي بتقوية دور الأونكتاد في تقديم المشورة وتحليل السياسات على المستوى العالمي والوطني

نحن في المملكة العربية السعودية نقر بأهمية دور الأونكتاد ومسئوليته، في توفير الإرشاد المقتن بشأن السياسات التجارية والاقتصادية التي تؤثر على المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،

فيما يخص المواضيع التنموية والمفاوضات التجارية،

هناك حاجة لتركيز الجهود بشكل أكبر على التجارة بين دول الجنوب (South-South Trade)، وكذلك التكاملية (Complementarity) بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، كما يجب استعراض ومعالجة موضوع محددات الجانب التمويلي (Supply Side Constraints) بشكل دقيق سريع.

وفيما يخص موضوع حيز السياسات، نحن كغيرنا، نرى أهمية الحاجة للحفاظ على حيز للسياسات التنموية، التي تخدم مصالح وطنية مشروعة، مما سيساعد بدوره على اندماج متناسق ومتدرج في الاقتصاد العالمي.

كما أن هناك حاجة لمعالجة عدة مواضيع، مثل الأمن الغذائي، ، وتحديات أخرى، بما فيها الاهتمامات البيئية والأمنية. إضافة للحاجة الماسة للاهتمام بموضوع اتساق السياسات داخلياً بين الدول النامية ومن ثم بينهم وبين الدول المتقدمة والمنظمات الدولية.

السيد الرئيس،

نحو واثقون بأن هذا الاجتماع الموقر، سيتوج بتوصيات مفيدة وواقعية،
ويمكن من خلالها تعزيز التنمية، وتفعيل التعاون المثمر، بنظرة للتوصل للمنفعة
المتبادلة، والنمو الاقتصادي، والازدهار، والأمن لجميع الأمم.

أشكركم على حسن إصغائكم.
